دور الادارة الكمركية في زيادة ايرادات الهيئة العامة للكمارك (دراسة تطبيقية)

م.م.علاء حسين علوان *
د. علي نعمة بيتي*

الملخص

نظراً لما يعانيه الاقتصاد العراقي من تحديات في المرحلة الراهنة ولاجل النهوض بالواقع الاقتصادي والتحرر من الاعتماد المفرط على العوائد النفطية اعدت هذه الدراسة لكون الايرادات الكمركية ركناً مهماً من السياسة الاقتصادية والمالية للبلد للاثر الكبير الذي تلعبه الرسوم الكمركية (التعريفة الكمركية) التي تفرض على السلع والبضائع المستوردة في التنمية الاقتصادية من خلال توجية القطاعات الاخرى المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والتجاري ...الخ.

وتعد الايرادات الكمركية مصدراً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، اذ تشكل الاستيرادات نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي للسلع والبضائع بكافة انواعها نتيجة الانفتاح الاقتصادي والانتقال من اقتصاد السوق المخطط (المركزي) الى اقتصاد السوق المفتوح (تحرير التجارة). وعلى رغم من حجم هذه الاستيرادات الكبير يلاحظ ان الايرادات الكمركية لاتشكل الانسبة ضيئلة من ايرادات الموازنة العامة للدولة.

*. كلية اقتصاديات الاعمال/جامعة النهرين

E – mail :alaaalkhilan٦٧@gmail.com

*. باحث في وزارة المالية

E – mail : albeaty٧١@gmail.com

Abstract

Considering to the suffering Iraqi economy of challenges in the current stage and for the advancement of reality economic freedom of accreditation over–the returns oil prepared for this study the fact that the revenue and Customs cornerstone regardless of economic policy and financial the country's impact of the big plays fees Customs (tariff Customs)imposed on the goods imported in economic development through guidance other sectors of sector industrial and agricultural and commercial etc. Are revenues Customs asource of the sources of funding for the state budget, as aimports alarge proportion of domestic consumption of goods and goods with all kinds a result of economic openness and transition from a market economy scheme (Central) to amarket economy open (trade liberalization). Although the size of this imports great noted that the revenue and Customs slim of revenues of the state budget. Sees the researcher the management of Customs an important role in an increase revenue authority Customs.

المقدمة :

نظراً لما يعانيه الاقتصاد العراقي من تحديات في المرحلة الراهنة ولاجل النهوض بالواقع الاقتصادي والتحرر من الاعتماد المفرط على العوائد النفطية اعدت هذه الدراسة لكون الايرادات الكمركية ركناً مهماً من السياسة الاقتصادية والمالية للبلد للاثر الكبير الذي تلعبه الرسوم الكمركية (التعريفة الكمركية) التي تفرض على السلع والبضائع المستوردة في التنمية الاقتصادية من خلال توجية القطاعات الاخرى المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والتجاري ...الخ.

وتعد الايرادات الكمركية مصدراً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، اذ تشكل الاستيرادات نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي للسلع والبضائع بكافة انواعها نتيجة الانفتاح الاقتصادي والانتقال من اقتصاد السوق المخطط (المركزي) الى اقتصاد السوق المفتوح (تحرير التجارة). وعلى الرغم من حجم هذه الاستيرادات الكبير يلاحظ ان الايرادات الكمركية لاتشكل الانسبة ضيئلة من ايرادات الموازنة العامة للدولة.

ويرى الباحثان ان للادارة الكمركية دورا مهما في زيادة ايرادات الهيئة العامة للكمارك من خلال الاتي:

١- دور أدارة الموارد البشرية في زيادة الايرادات الكمركية، كونها محور مهم في اداء العمل الكمركي في كافة المنافذ الكمركية.

٢- تبسيط اجراءات المعاملة الكمركية يساهم في زيادة الايرادات الكمركية، فكلما كانت اجراءات الفحص والمعاينة والتخليص الكمركي للسلع والبضائع بسيطة وشفافة كلما ساهمت في سرعة انجاز العمل الكمركي.

٣- تفعيل دور قسم تدقيق التعريفة سيساهم في زيادة الايرادات الكمركية، اذ يعد قسم تدقيق التعريفة الرقيب المهني على العمل الكمركي في كافة المنافذ الحدودية وتفعيل عمله بشكل صحيح سيحد من التهرب الكمركي وزيادة الايرادات الكمركية.

٤ - تفعيل العقوبات الرادعة واهميتها في زيادة الايرادات الكمركية، اذ ان العقوبات هي وسائل تلجأ اليها الادارة والسلطة القضائية لمكافحة التهريب والتهرب من دفع الرسوم الكمركية المقررة على المستوردين، وكذلك هي وسيلة فعالة لتقويم اداء

موظفي السلطة الكمركية وبتفعيل هذه العقوبات بشكل صحيح وعادل سيحقق زيادة في الايرادات الكمركية.

وقد بين البحث أن هنالك علاقة بين الادارة الكمركية بأنشطتها المختلفة والايرادات الكمركية المستحصلة للهيئة العامة للكمارك بعد تحليل تلك العلاقة من خلال جداول اعداد الموظفين المختصين بالعمل الكمركي والايرادات المتحققة للسنوات ٢٠١٥–٢٠١٦ ، فضلاً عن وجود عوامل أخرى تؤثر على الايرادات الكمركية منها عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من دور الهيئة العامة للكمارك في الحماية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق موارد مالية تصب في الخزينة العامة للدولة.

مشكلة البحث:

على الرغم من تزايد حجم الاستيرادات في العراق لم ينعكس ايجاباً على الايرادات العامة للدولة المستحصلة من الرسوم والضرائب الكمركية، وتاثير ذلك على المنتج الوطني بكافة انواعه وحماية المستهلك المحلي. الامر الذي يتطلب ادارة كمركية مهنية وكفوءه لديها استراتيجة واضحة و ذات افق واسع يتماشى مع حجم الاعمال المناطة بها .

هدف البحث:

يسعى هذه البحث الى بيان دور الادارة الكمركية في زيادة ايرادات الهيئة العامة للكمارك . وذلك من خلال تسليط الضوء على ما يأتي:

١- ادارة الموارد البشرية.

٢- تبسيط الاجراءات الكمركية.

٣- دور قسم تدقيق التعريفة الكمركية.

٤- فرض العقوبات القانونية الرادعة.

فرضية البحث:

ستبنى فرضية البحث على ان للادارة الكمركية واجبات ومهام تؤثر بشكل ايجابي على حجم الايرادات الكمركية من خلال الادارة المرنة والكفوءة للهيئة العامة للكمارك.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي للوقائع والتطورات على أرض الواقع للوصول الى اهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

حدود البحث ومجالاته:

المجال المكاني: الهيئة العامة للكمارك.

المجال الزماني: تم تحديد المجال الزماني للبحث بحسب ماتوفر للباحث من بيانات تحددت بالمدة من٢٠١٥ – ٢٠١٦.

هيكلية البحث :

انقسم البحث على محورين رئيسيين اهتم الأول منها بالادارة االكمركية ووظائفها، في حين اهتم المحور الثاني بالعلاقة بين الادارة الكمركية وايرادات الهيئة العامة للكمارك وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الادارة الكمركية ووظائفها:

تعُّد الادارة الكمركية هي الجهة التي تتولى القيام بكافة الاعمال الكمركية ، وتنفيذ القرارات الصادرة من الدولة باعتبارها جهة تنفيذية وتتمثل الادارة الكمركية في العراق بالهيئة العامة للكمارك وتعمل بموجب احكام قانون الكمارك المرقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل ، ومن المهام والوظائف المناطة بها وذات التاثير على الايرادات الكمركية مايلي:

اولاً: ادارة الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية المورد المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول المختلفة في أنظمتها السياسية والمالية، وتأتي هذه الأهمية كون العنصر البشري محور كل نشاط وعليه يتوقف النمو والتقدم، لذا فإن من واجبات الادارة

التنفيذية الاهتمام والحرص الشديد على تطوير وتنمية مهاراتهم وإمكانياتهم بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في أنظمة العمل، مع تحقيق القدر المطلوب من الرقابة والسيطرة عليهم لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ – مفهوم وأهمية ادارة الموارد البشرية:

تعرف الادارة هي عملية انسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المنظمة او المؤسسة كافراد وجماعات لتحقيق الاهداف المرسومة، مع الحرص على افضل استخدام للامكانيات المادية والبشرية والعينية المتاحة[١] . وعرفت ايضا الادارة بأنها (نظام يختص بشؤون العاملين، كما انها مسؤولية يتقاسمها اولئك الذين يديرون الاشخاص داخل المؤسسة، فهي الاداة المعنية بالكوادر البشرية العاملة داخل المؤسسة وعلاقاتهم فيما بينهم، وتعمل على اجتذاب الكفاءات المهنية الفعالة والمحافظة عليها لاطول وقت ممكن من خلال تحليل واقع ومتطلبات العمل والتخطيط الناجح للحصول على الكفاءات البشرية الامثل والأكثر تميزاً والأكثر ملائمة لاحتياجات العمل)[٢] ، فهي تهتم بإمداد المؤسسة بالكوادر الوظيفية الكفوءة والجيدة من خلال عملية التعيين والتعاقد ومتابعتهم في شتى أمورهم الوظيفية من تنمية متمثلة بتأهيل وتدريب الموظفين في المؤسسة بعد تصميم وتنفيذ برامج التطوير والتدريب وتقييم أداء الموظفين، زيادة على قيامها بمنح التعويضات والمكافئات من خلال تصميم نظم للرواتب والأجور والمكافئات التي تضمن العدالة لكل موظف وتحديد طبيعة الحوافز والمزايا للموظفين بعد توفير المستلزمات اللازمة للإدارة في بناء تقييم لأداء الموظفين، وتوفير الضمانات الصحية والاجتماعية وغيرها من سبل الرعاية الوظيفية.

وتعرف ادارة الموارد البشرية بانها مجموعة من البرامج ، والوظائف ، والانشطة المصممة لتعظيم كل من اهداف الفرد والمنظمة، والموارد البشرية هو اصطلاح حديث حل محل اصطلاح الافراد الذي كان سائدا او القوى العاملة ليتماشى مع الادوار الاستراتيجية للموارد البشرية في نطاق عمل المنظمات او المؤسسات وليكون مدراء الموارد البشرية شركاء في عملية التخطيط الاستراتيجي[٣].

وشاع استخدام مدخل الموارد البشرية Human Resources خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وذلك لدور وفاعلية هذا القسم في تحقيق علاقة مشتركة

فيما بين العاملين والمؤسسات العاملين فيها، وأهمية هذه العلاقة التبادلية فيما بينهما، إذ ركز هذا القسم على أهمية العنصر البشري باعتبارهم المورد الاقتصادي المهم وتعَد الموارد البشرية من أهم عوامل نجاح المؤسسات ويشار أليها في كثير من الأحيان برأس المال البشري، وقد أثبت أن نجاح المؤسسات يعتمد بشكل كبير على مواردها البشرية. اذ ينظر الى الأفراد العاملين على أنهم بشر لهم حاجات ومشاعر وقيم يمكن من خلال اشباعها تحقيق اهداف المؤسسة وتحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة. وعلى هذا الاساس تم الاهتمام بالموارد البشرية وتحفيزهم على العمل من خلال البرامج والخطط الموضوعة.

ونتيجة للتطورات المعرفية العالمية الجارية، والتي انتشرت بمعدلات واسعة وسريعة وخصوصاً في العقدين الأخرين، يترتب على ذلك ضرورة اتباع مناهج إدارية مختلفة عما كانت عليه في التعامل مع الموارد البشرية.

وتنبع أهمية العنصر البشري (الموارد البشرية) في المؤسسات المختلفة كونه يحتل العنصر الاساسي في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات النافذة. ونظراً لما تحتله الموارد البشرية من أهمية ونتيجة التطور العالمي والتكنلوجي وأتساع السوق وسرعة التبادل التجاري والتزايد المستمر في الانفاق والاستهلاك، زاد ذلك من استخدام الوسائل الحديثة في أداء المهام، والذي بدوره يحتم استخدام كوادر بشرية ذات مهارة ومهنية عالية تستطيع استخدام الوسائل الحديثة بفاعلة كبيرة وبما يحقق المصلحة العامة وبأفضل الطرق وهنا يكون الدور الفاعل لإدارة الموارد البشرية بتوفير وتأهيل وتدريب الموظفين والتوسع بهم بشكل عمودي وأفقي. وتسعى إدارة الموارد البشرية الى تحقيق الأهداف التالي[٤]:

أهداف اجتماعية: حيث تشغيل أفراد المجتمع بما يتناسب قدراتهم وكفاءتهم.

أهداف وظيفية: وذلك بالاهتمام بالكوادر الوطنية والاستفادة منها بشكل كامل.

أهداف تنظيمية: من خلال حلقة الروابط بين إدارة الموارد البشرية والأقسام الأخرى الموجودة في المؤسسة.

أهداف انسانية: من توفير متطلبات الموظفين والاهتمام بحاجاتهم.

٢- تنمية (تدريب) الموارد البشرية:

يمكن تعريف تنمية الموارد البشرية بانها (مجموعة النشاطات والاجراءات والبرامج التي تهدف الى تاهيل وتطوير الافراد بطريقة عقلاتية تساهم في تحسين ادائهم الحالي والمستقبلي لاعمالهم)[٥] ، وتناط هذه المهمة إلى ادارة الموارد البشرية لما لها من أهمية في مساعدة موارد المؤسسة البشرية في اكتساب مهارات ومعارف ذات علاقة مباشرة في العمل مما يساهم في تحسين الأداء وكذلك اكتساب الموظفين المتدربين الثقة بالنفس والقدرة على العمل ورفع الروح المعنوية، ومساهمته في تقليل التكاليف وانخفاض مستويات المخاطر من جراء العمل.

هنالك انواع متعددة للتدريب من حيث ظروف وطبيعة كل تدريب، منها على اساس عدد المتدربين فأما أن يكون فردي وهو عادة يكون هذا التدريب تخصصي ودقيق يختص بفئة معية من الموظفين ، أو جماعي وهو تدريب يختص به عينة اختصاصية من الموظفين، وقد يكون التدريب على اساس مكاني فربما يحصل في موقع العمل وهذه مهمة بالنسبة لعمل الهيئة العامة للكمارك حيث الاختلاف في طبيعة العمل مع السلع والبضائع والمسافرين في الموانئ البحرية والبرية والجوية ، لذا يفضل أن يكون التدريب في موقع العمل، وقد يكون التدريب خارج مواقع العمل كما يحصل احياناً لبعض الموظفين من خلال ارسالهم الى المراكز العلمية التدريبية التخصصية. وهنا ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ التعيين للموظفين، فهنالك فرق فيما بين الموظفين الجدد الذين لا يملكون أي خبرة والموظفين القدامى، لان هذا ينعكس على طبيعة ونوع التدريب الذي يناسبهم، بالإضافة الى ضرورة التفريق بين العناوين الادارية والفنية وطبيعة الدورات التي سوف يخضعون اليها وذلك لاختلاف المهام المناطة بكل واحد منهم.

بناءٍ على ما سبق يرى الباحثان ما يلي:

- ضرورة اشراك الموظفين ولاسيما الجدد منهم في دورات تأهيلية كمركية (دورة اساسية) إلزامية تقام لهم في مركز الهيئة العامة للكمارك او في المناطق الكمركية وبحسب حداثة التعيين ثم الاقدم والاقدم، وتتضمن هذه الدورة تعريف الموظفين على اعمال كافة الاقسام والشعب التابعة الى الهيئة العامة للكمارك

(المنفيست، التسعيرة، التخمين، تدقيق التعريفة، أعمال الكشف والتوصيف الدقيق للمقاييس والاوزان ووحدات القياس للمساحات والحجوم العالمية ... الخ)، فضلاً عن الدورات الاتية:

- دورة تخصصية في الاعمال المالية المحاسبية لذوي الاختصاص من المحاسبين.
- دورات تخصصية في البرامجيات وتحليل نظم لذوي الاختصاص من المهندسين والمبرمجين والمحللين.
- التعريف بالقوانين التي تخص موظف القطاع العام المتمثلة بـ:

١- قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ لما له من أهمية من تعريف الموظف الكمركي على مهامه وواجباته ونطاق عمله بشكل صحيح.

٢- قانون التعريفة الكمركية لسنة ٢٠١٠.

٣- قانون الخدمة المدنية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ الذي يمنح موظف القطاع العام الحقوق والواجبات منذ تعينه وحتى تاريخ بلوغه سن التقاعد.

٤- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١، الذي بدوره يعرف الموظف بالعقوبات التي تقع عليه في حال ارتكابه اي مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة.

ولكي تكون هذه الدورات فعالة ومجدية يجب أن يخضع المشترك فيها الى امتحان لا تمنح له شهادة اجتيازها الا بعد حصوله على درجة النجاح المقررة، وبخلاف ذلك تعاد عليه الدورة مرة أخرى.

ولابد من مراعاة الاختيار الجيد للموظفين وفقاً لمعايير محددة مسبقاً ممن يحملون شهادة تعليمية وجامعية من مؤسسات رصينة، ووفقاً لحاجة الهيئة العامة للكمارك ولاختصاصات معينة تخدم العمل الكمركي، واختيار الأفضل ووضعه في المكان المناسب الذي يتناسب ومؤهلات العلمية والمهنية، وضرورة تأهيل الموظفين بالدورات المشار اليها في هذه الدراسة ، ذلك لان الاختيار الجيد للموظفين وإجراء الدورات الضرورية والمهمة يزيد من فاعلية وانتاجية الموظفين والذي بدوره ينعكس على مقدار الايرادات الكمركية المتحققة.

هنا يقع على عاتق ادارة الموارد البشرية الاهتمام وحسن الاختيار للموظفين العاملين في المنافذ الحدودية بكافة أنواعها البرية والبحرية والجوية كونها المصدر الاساسي والمهم للإيرادات العامة للدولة ، ودراسة حجم انشطتها ومعرفة المتغيرات التي تحصل في الايرادات، ورفد هذه المنافذ بالموارد البشرية الجيدة والتي تمتلك خبرات مهنية عالية وذات سمعة جيدة كونها عنصر مهم في زيادة الايرادات الكمركية، ومتابعتهم وإجراء تقييم دوري لهم ، وذلك لتحقيق العدالة فيما بين الموظفين ومكافأة الجيدين منهم ومحاسبة المقصرين، اضافه إلى إناطة اعمال المهام الضرورية الى الموظفين الاختصاص وفقاً لعناوينهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب.

ثانياً: تبسيط اجراءات المعاملة الكمركية:

ان التزايد المستمر في العمليات التجارية للصادرات والاستيردات زاد في الاهتمام بالعمل الكمركي كونه حلقة مهمة من حلقات اتمام العمليات التجارية الدولية بل ان التجارة تعتمد بشكل ملحوظ على السياسات الكمركية للدول كونها الحلقة الاخيرة لانجاز الصفقة التجارية، والجهة المعنية بهذا العمل هي الهيئة العامة للكمارك وهي احدى الدوائر التابعة الى وزارة المالية ويتمثل دورها في تحصيل الرسوم(والرسم فريضة مالية على السلع سواء أكانت مصدرة ام مستوردة عند اجتيازها للخط الكمركي في دخولها البلد كمستوردات او خروجها كصادرات.)

والضرائب وتمارس عملها بتطبيق القرارات والانظمة والتعليمات النافذة وعملها محكوم بقانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل، اي انها دائرة ذات طابع اقتصادي تقوم بمهمة مراقبة العمليات التجارية على المنافذ المتعددة واستيفاء الرسوم والضرائب المحددة ، ومن اهم الاعمال المناطة بالهيئة العامة للكمارك:

أ- تحصيل الرسوم والضرائب وكافة المستحصلات الاخرى التي يدفعها المصدرين والمستوردين الاخرين مقابل حصولهم على خدمات كمركية باعتبارها مصدرا مهما لتزويد الموازنة العامة للدولة بالموارد المالية واداة فعالة في مواجهة سياسات الاغراق والحفاظ على الصناعة الوطنية وحماية المستهلك .

ب- تحقيق الحماية والامن من خلال مكافحة التهريب للسلع والبضائع الممنوعة (المخدرات ، المواد السامة، المواد الخطرة ، الغش التجاري ، السلامة الفكرية... الخ) سواء أكانت للداخل ام للخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية ونطاق سلطة الهيئة العامة للكمارك من خلال التنسيق مع الجهات الساندة الاخرى والمتمثلة (وزارة الداخلية، المركز الوطني للسيطرة على المواد المشعة ... الخ).

ت- مكافحة التهريب من دفع الرسوم الكمركية على السلع والبضائع المستوردة والمصدرة او المنتجة داخليا (ضرائب الانتاج – وهي رسوم كانت تفرض على بعض السلع والبضائع المنتجة محليا (المشروبات الروحية ، السكائر الخ) وتم ايقاف العمل بها حاليا.-)

ث- احكام الرقابة على المستودعات والمخازن الكمركية سواء من قبل القطاع الخاص او تلك العائدة الى المنافذ الحدودية .

ج- الالتزام بتطبيق القرارات والانظمة والتعليمات الصادرة من الدوائر الحكومية الاخرى (دوائر الزراعة والبيطرة ، وزارة الداخلية ، الصحة... الخ) الخاصة بعلمية الحضر والمنع والتقييد لانواع من البضائع ولاوقات محددة.

١- <u>مفهوم الاجراءات الكمركية :</u>

هي الخطوات التفصيلية او المراحل التي تمر بها المعاملة الكمركية وهذه الاجراءات هي طرق محددة سلفا لكيفية القيام بالاعمال وهي خطط موضوعة للمستخدمين لاجل اتباعها عند القيام بالاعمال المتكررة. او انها سلسلة من العمليات الكتابية يشترك بها عدد من الموظفين في ادارة ما او في عدة ادارات وتصمم لاجل التاكد من ان العمليات المتكررة تعالج بطريقة موحدة.

ويقصد بالاجراءات الكمركية هي عبارة عن سلسلة من الخطوات التي يتم اتباعها من قبل الاخرين مقابل السلطة الكمركية لاجل اداء العمل بافضل الطرق.

وهناك عدة اهداف وفوائد لتبسيط الاجراءات الكمركية :

أ- الاسراع في انجاز المعاملات: اذ ان التحديد المسبق للخطوات المتسلسلة التي تمر بها المعاملة الكمركية يؤدي الى الاسراع في انجاز الاعمال ويقلل من الوقت وتخفيض النفقات.

ب- تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمتعاملين مع الهيئة العامة للكمارك: ويتحقق ذلك من خلال تقليل الضغط على الموظفين بسبب وضوح الاجراءات وبساطتها مما ينعكس ايجابا على نوعية الخدمة المقدمة للمتعاملين مع الهيئة.

ت- توحيد الاعمال والاجراءات المتعلقة بعمل الهيئة العامة للكمارك على كافة المنافذ الحدودية: فعندما تكون الاجراءات متشابهة وموحدة وتؤدى بنفس الطريقة والمراحل عندما تتكرر الاعمال.

ث- تقليل الجهد المبذول من قبل الموظفين والمراجعين: ان تبسيط الاجراءات يساهم في تقليل المجهود الفكري والعضلي لطرفي المعاملة من خلال وضع اجراءات موحدة متسلسلة لمعالجة الموضوعات المتشابهة في المعاملات.

ج- تخفيض النفقات: ان عملية تبسيط الاجراءات من خلال توحيد عمليات التخليص الكمركي يؤدي الى تصميم نموذج موحد للعمل الكمركي وينتج منه تقليص النفقات المبذولة.

ح- تجنب الفوضى في القيام بالاعمال: ان اتباع اجراءات مبسطة وموحدة مسبقا لمواجهة الاعمال وتنفيذها من قبل الموظفين والمتعاملين معهم عند قيامهم باعمالهم يؤدي الى القيام بالاعمال بشكل متجانس ويقضيان على حالة الفوضى والارتجالية في حالة قيام الموظف لمعالجة الامور كما يشاء.

٢- <u>خطوات تبسيط الاجراءات الكمركية:</u>

هي عملية دراسة اجراءات العمل للتاكد من الدورة المستندية للعمل وهل هناك حاجة لبعض الخطوات الاجرائية وهل يمكن دمجها او الغائها او تفويضها للاخرين ، ويتم من خلال خرائط تدفق اجراءات العمل للتعرف على الاختصاصات وطول فترات الانتظار والحاجة الى مدى القيام بتلك الخطوات كعمليات منفصلة وغيرها من جوانب

التحليل بهدف الوصول الى الاجراء الامثل لتحقيق متطلبات العمل من اجل توفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الانتاجية للعاملين ورفع روحهم المعنوية وتحسين مستوى الخدمة التي تقدمها الادارة للمستفيدين من تلك الخدمات. ومن اجل اجراء عملية تبسيط الاجراءات للمعاملة الكمركية يرى الباحث مايلي:

أ- دراسة كافة العمليات الكمركية الحالية والجارية للتعامل مع الاستيرادات والصادرات وكافة الخدمات المقدمة من الكمارك في الاقسام الاخرى (السيارات، الخروجية، الادخال المؤقت..الخ)

ب- الاطلاع والتعرف على شكاوى المراجعين والمخلصين (وكلاء الاخراج الكمركي) والمتعاملين مع الهيئة العامة للكمارك وكذلك الاطلاع على ملاحظات الموظفين العاملين في الادارات ذات العلاقة بالمشكلات التي تواجههم اثناء تنفيذ الاجراءات.

ت- قياس واحتساب الوقت والكلفة والجهد المبذول في انجاز المعاملات الكمركية ومدى تناسبه مع الحاجة الفعلية لانجاز ذلك العمل.

ث- ابداء مقترحات وتوصيات محددة بشان العمل على تبسيط الاجراءات لانجاز الاعمال باقصى كفاءة ممكنة وباقل الكلف مع مراعاة الوقت وهو عامل مهم.

ج- مناقشة كافة المقترحات والتوصيات والمشكلات التي تواجه العمل الكمركي مع الادارات المختصة مع ضرورة التعرف على الجوانب القانونية والقرارات والانظمة والتعليمات مع مراعاة الاستخدام الامثل للتقنيات الالكترونية في اداء الاعمال.

ح- وضع الاجراءات المبسطة بشكلها النهائي واعتمادها وتجريبها من خلال تطبيقها فعليا ولفترة زمنية لمعرفة النتائج المتوخاة من هذا التبسيط.

خ- تدريب الافراد العاملين على تطبيق هذه الاجراءات المبسطة واستمرار تطوير قدراتهم الوظيفية.

د- وضع نظام للمتابعة والتقييم المستمر للاجراءات الكمركية المبسطة خلال عملية تطبيقها يشكل عملي واعداد تقارير دورية للتاكد من سلامت التنفيذ.

ذ- تحديد الانحرافات السلبية التي قد تواجه عملية تنفيذ هذه الاجراءات وأيجاد الحلول المناسبة لمعالجة تلك الانحرافات.

٣- <u>اشكال تبسيط الاجراءات:</u>

أن تبسيط الاجراءات بشكل عام اصبح سياسة تنتهجها اغلب الادارات لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي والتطور الهائل في تكنلوجيا المعلومات، ويعَد تبسيط الاجراءات الكمركية من الأمور المهمة في عملية أنجاز الاعمال (المعاملة الكمركية) ويرى الباحث أن من اشكال تبسيط الاجراءات الكمركية ما يلي:

أ- دمج الاجراءات المرتبطة ببعضها والمتجانسة معا لتجنب التكرار وازدواج العمل.

ب- اعادة ترتيب مراحل (خطوات) عملية انجاز المعاملات الكمركية بشكل متسلسل يضمن سهولة أنجاز المعاملة الكمركية.

ت- حذف الحلقات الزائدة وغير الضرورية في انجاز المعاملات الكمركية وذلك لتبسيط العمل الكمركي.

ث- الانتقال وبشكل تدريجي من العمل اليدوي الورقي الى العمل الالكتروني ولاقسام الهيئة العامة للكمارك وحسب طبيعة كل قسم وحجم الاعمال فيه (الخروجية، الادخال المؤقت، الشحن الجوي، المجمع التصديري... الخ)

مماسبق نستنتج ان توحيد وتبسيط الاجراءات الكمركية يساعد على ازالة الاختلافات او المساعدة في تنمية التجارة والتبادل التجاري وهذا العمل يتطلب اجراء مايلي:

أ- ضرورة الفصل في التعامل مع البضائع التي ترد عبر المنافذ البرية عن تلك التي ترد عبر المنافذ الجوية وعن تلك التي ترد عبر المنافذ البحرية.

ب- توحيد الاجراءات للمنافذ اعلاه كلا حسب نوعه بهدف تحقيق مستوى مقبول من الشفافية في عملية التخليص الكمركي.

ت- ضرورة الافصاح من خلال المواقع الالكترونية الخاصة بالهيئة العامة للكمارك ومن خلال البوسترات والملصقات عن آليات عمل الهيئة العامة للكمارك وعملية تحديد ضوابط الاستيراد والتصدير والاعلان عن المواد الممنوعة والمقيدة والمحضورة.

ث- التعاون التام بين السلطات المحلية في المحافظات وادارات الكمارك.

ج- هنالك ضرورة مهمة للبت في مايلي:

- الاوراق والمستندات والوثائق المطلوبة لانجاز المعاملة الكمركية والمتمثلة بـ (شهادة المنشأ ، اجازة الاستيراد ، الفحص) وتوحيدها في كافة المنافذ الكمركية.
- التعاون المستمر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الهيئة العامة للكمارك كوزارة التجارة والصحة والزراعة (الحجر الزراعي والحجر البيطري) والهيئة الوطنية للسيطرة على المصادر المشعة الداخلية...الخ.
- اعادة النظر في كيفية التعامل مع البضائع التي ترد على اساس نماذج او تلك التي لاتحمل صفة تجارية من خلال وضع معايير محددة تبين نوع البضاعة وقيمتها الاستيرادية والكمركية.
- اعادة النظر باعداد وكلاء الاخراج الكمركي بما يتناسب وحجم الاعمال التجارية للمنافذ الحدودية.
- رفد المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) بالموظفين المؤهلين مهنياً مع مراعاة الهيكل الوظيفي للمنفذ والاعداد المطلوبة لكل منفذ بعد الاخذ بنظر الاعتبار حجم العمل التجاري لذلك المنفذ.
- هناك بعض الاقسام التي تقدم خدمات كمركية من الممكن الانتقال بها من العمل اليدوي الى العمل الالكتروني تماشياً مع متطلبات العصر والتقنيات الحديثة لانجاز الاعمال فعلى سبيل المثال يمكن ان يتحول العمل في قسمي الادخال المؤقت وقسم الخروجية من العمل اليدوي (الورقي) الى العمل الالكتروني وبشكل تدريجي لما له من اهمية

ولاسيما هناك تزايد في اعداد الشركات العاملة في العراق وذلك دعما للانجاز المسبق للمعاملات الكمركية .

- استخدام النظم الالية وتكنلوجيا المعلومات يساعد على سرعة انجاز الاجراءات الكمركية، ورفع كفاءة عملية تحصيل الايراد، اذ يؤدي الى الحد من التعامل المباشر بين المستوردين وموظفي الكمارك وتضييق مجال التفاوض بينهما، مع توفير معلومات تساعد في تقليل وقت انجاز المعاملة الكمركية(٦).

ثالثاً: تفعيل دور قسم تدقيق التعريفة :

تعرف عملية التدقيق: هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج عملية التدقيق(٧).

١- عملية تدقيق التعريفة الكمركية:

هي مجموعة من الاجراءات التي يقوم بها قسم تدقيق التعريفة من خلال مجموعة من الموظفين المهنيين لمطابقة القيمة الكمركية (وتعني القيمة الكمركية هي مقدار المبلغ المالي الذي يجب تحديده لغرض استحصال الرسوم الكمركية بموجبه) التي قـُيـّمت بها الارسالية الواردة للبلد ومدى مطابقتها لجداول التسعيرة الكمركية (وهي جداول تتضمن اسعار كافة انواع البضائع المتداولة) ومبلغ الرسم الكمركي (وهي تلك الرسوم التي تفرض على البضائع التي تعبر الحدود في الدخول والخروج وتسمى عند الدخول رسم الوارد الكمركي وفي الخروج رسم الصادرة وتفرض الرسوم الكمركية اما بنسبة قيمية اونوعية) المدفوع من قبل المستورد اوالمصدر والتاكد من تبويب البضائع واحتساب القيمة والرسم الكمركي بصورة صحيحة.

٢- واجبات قسم تدقيق التعريفة الكمركية:

يعد قسم التعريفة الكمركية من الاقسام الحيوية والمهمة للهيئة العامة للكمارك ويقع ضمن هيكلها الاداري استنادا لقرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ (النظام الداخي للهيئة

العامة للكمارك) ويتولى هذا القسم عملية تدقيق البيانات الكمركية والتاكد من صحة تبويب البضائع واحتساب قيمة هذه البضائع والرسوم الكمركية المستوفاة وتطبيق نصوص الاوامر الواردة في قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ والقوانين الاخرى والاتفاقيات المبرمة بين العراق والدول الاخرى واثارة الاعتراضات ومتابعة تحصيل فروقات الرسم التي تظهر من خلال عملية التدقيق وتنظيم عملية حفظ البيانات الكمركية عملاً باحكام المادة(٢٦٧)من القانون المذكور اعلاه.

مما سبق يتبين لنا اهمية قسم التعريفة الكمركية كونه المرجع النهائي لتدقيق البيانات الكمركية لغرض تأمين حق الخزينة العامة بالدرجة الاولى، وهنا لابد من الاشارة الى ان القيمة الكمركية الواردة في البيانات الكمركية (التصريحة الكمركية ،بيانات ترسيم الامتعة للمسافرين، التصريحة للبضائع المارة بطريقة الترانزيت ، جداول الرزم البريدية) لها من الاهمية البالغة كونها تعد المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه عند احتساب الرسم الكمركي في الهيئة العامة للكمارك اضافة الى اعتماد الهيئة العامة للضرائب على تلك القيمة في احتساب مبلغ الامانات الضريبية التي تستحصل من قبل الهيئة العامة للضرائب (وحدة الضريبة) في المنافذ الحدودية عن الاستيرادات والتي يتم عكسها ايراداً ضريبياً نهائياً في السنة اللاحقة لعملية الاستيرادات عند محاسبة المكلف (المستورد) في الفرع الضريبي المسجل فيه ولذلك فان اي خلل او تقصير في عملية احتساب تلك القيمة يؤثر بشكل كبير على الايرادات العامة للدولة من محورين هما الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب.

٣- مهام قسم تدقيق التعريفة الكمركية:

تتمثل مهام هذا القسم في متابعة تحصيل فروقات الرسوم الكمركية من الخطا او سوء التقدير من خلال عملية فتح قناة اتصال بين قسم التعريفة الكمركية والمراكز الحدودية التي وقع فيها هذا الخطأ او سوء التقدير وتبادل وجهات النظر في موضوع الاعتراضات لحين البت فيها.

وكذلك يعد هذ القسم الجهة الفنية المختصة بتطبيق احكام قانون التعريفة الكمركية واعطاء الاستشارات المتعلقة بتبويب البضائع حسب بنود وفصول جدول التعريفة الكمركية.

كما يتم اعطاء الاستشارة الفنية فيما يتعلق باختصاص هذه الهيئة في بعض الاحيان عند النظر في القضايا الاعتراضية وفقا للمادة (٧٤) من قانون الكمارك وأبداء الرأي في الاستفسارات الواردة اليها من الشركات الاجنبية.

مما سبق تبين لنا ان اهمية ودور قسم تدقيق التعريفة الكمركية في الهيئة العامة للكمارك تتمثل في انه الجهة النهائية المعنية بتدقيق البيانات الكمركية وصحة القيمة الكمركية التي لها من الاهمية البالغة لاحتساب مبلغ الرسوم الكمركية والتي تعتمد عليها الهيئة العامة للضرائب في احتساب الامانات الضريبية التي يدفعها المستورد عن نشاطه الاستيرادي في المنافذ الحدودية بكافة انواعها، ولكي يعمل هذ القسم بكفاءة وفاعلية لابد من توفير المتطلبات التالية :

أ- زيادة الكادر الوظيفي المتخصص باعمال تدقيق التعريفة الكمركية في مركز الهيئة بما يتناسب وحجم الاعمال واعداد التصاريح الكمركية الواردة الى قسم تدقيق التعريفة الكمركية من المنافذ الحدودية.

ب- تطوير وتدريب العاملين في قسم تدقيق التعريفة الكمركية والاعتماد على الموظفين ذوي المؤهلات العلمية والمهنية وذات عناوين وظيفية محددة.

ت- توجيه المنافذ الحدودية بضرورة التبويب المنطقي المتسلسل للتصاريح الكمركية وارسالها في الموعد المحدد.

ث- اعادة النظر فيما يخص مدى امكانية افراز التصاريح المتعلقة بالبضائع المعفاة عن تلك المرسمة.

ج- تخصص موظفي قسم تدقيق التعريفة الكمركية حسب اصناف وانواع البضائع بما يسهل عملية التدقيق وسرعة الانجاز.

ح- استحداث لجنة لمتابعة تحصيل فروقات الرسم المترتبة على التصاريح الكمركية وضرورة التنسيق مع الوحدة الضريبية في المنافذ.

خ- التحول التدريجي في ارسال التصاريح الكمركية بشكل الكتروني يوميا من المنافذ الحدودية الى مركز الهيئة (قسم تدقيق التعريفة الكمركية) على ان يكون العمل تجريبي في بعض المنافذ التي لايوجد فيها زخم كبير في عملها وعند نجاح هذه التجربة بعد حل المشاكل والمعوقات يمكن تعميمها على كافة المنافذ الحدودية .

رابعاً: أهمية تفعيل العقوبات الرادعة:

تنشئ الحياة الاجتماعية مصالح اجتماعية، وبأتساع هذه الحياة يوماً بعد يوم تخلق مصالح اجتماعية جديدة، لذا ظهر القانون ليتكفل بحماية هذه المصالح جميعاً ولذلك عرف بانه (مجموعة القواعد التي تقرها الدولة وتقترن بتدابير قصرية توقعها على من يخل بها)[٨].

يعرف القانون (انه اداة حمل الناس على التزام حكم العقل كلما انحرفوا عنه فرسالته نجدة المظلوم من بغي ظالمه ومهمته أن يمد المظلوم بالبلسم الشافي من جرح جارحه)[٩].

إن قانون العقوبات ينظم حق الدولة في العقاب، ذلك الحق الذي يعتبر اخطر ما تملكه الدولة من الحقوق في مواجهة الافراد وهو حق تفرضه الحياة في المجتمع وتقتضيه ضرورة المحافظة على هذا المجتمع وحمايته من الافعال او التصرفات الضارة به او التي تهدد كيانه ونظمه والمسماة بالجرائم حيث تكافحها عن طريق مباشرته.

إن قانون الكمارك ينظم أموراً لها علاقة وثيقة بالحياة الاقتصادية وهو قانون اقتصادي وضريبي يفصل الجرائم المنصوص عليها بالقانون لحاية مصالح الدولة او بتعبير اخر مصلحة الخزينة العامة.

وقد بين قانون الكمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته في الباب الخامس عشر منه في المواد (١٨٨- ٢٢٨) أنواع الجرائم الكمركية والعقوبات المفروضة على كل نوع منها والمسؤولية والتضامن.

وسنتناول في هذا المحور العناصر الاساسية في عملية انجاز المعاملة الكمركية وقانون العقوبات الخاص بكل عنصر وكالاتي :

١- موظفي الهيئة العامة للكمارك: نظم قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ في الفصل الثالث منه في المادة (٨) العقوبات وآثارها وإجراءات فرضها على موظفي الدولة.

ووفقاً للقانون اعلاه تفرض العقوبات المنصوص عليها في مواده عند مخالفة الموظف واجبات وظيفته او اذا قام بعمل من الاعمال المحظوره عليه.

٢- المستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للكمارك: نظم قانون الكمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته انواع الجرائم الكمركية التي يرتكبها المستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للكمارك والعقوبات القانونية المفروضة على كل نوع منها في المواد (١٨٨ – ٢٢٠).

ومن الملاحظ أن القانون اعلاه الذي نظمت بموجبه الجرائم الكمركية والعقوبات المفروضه عليها من قبل الهيئة العامة للكمارك، يواجه صعوبة تطبيقه بشكل حقيقي وفعال بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلد،لأن اغلب المنافذ الحدودية تقع في مناطق نائية يصعب توفير الحماية لموظفي تلك المنافذ، الأمر الذي أنعكس سلباً على اداء الموظفين والتزامهم بتطبيق التعليمات النافذة، مما أثر بشكل كبير على الايرادات الكمركية.

٣- وكلاء الاخراج الكمركي: نظم عمل وكلاء الاخراج الكمركي بموجب تعليمات وكلاء الاخراج الكمركي بالتشريع المرقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٠/١/١.

إذ يخضع وكلاء الاخراج الكمركي للعقوبات الواردة في قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته في حال ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بالاضافة الى ذلك بينت المادة (٨) من التشريع اعلاه العقوبات التي تفرض على وكلاء الاخراج الكمركي في حالة مخالفتهم التعليمات النافذة.

ومن الملاحظ أن اعداد وكلاء الاخراج الكمركي العاملين في المنافذ الحدودية لا يتناسب مع حجم الاعمال بين منفذ كمركي وأخر، وعدم مهنية البعض منهم بسبب عدم تأهيله للعمل الكمركي، وقلة الخبرة والخلفية العلمية.

ويرى الباحث هنالك ضرورة اعادة النظر بضوابط منح صلاحية التخليص الكمركي، ودورات التأهيل الكمركي الخاصة بهم بشكل يتناسب مع حجم التجارة الخارجية

المتزايدة، وكذلك دراسة عدد مساعدين وكلاء الاخراج الكمركي، فضلاً عن ضرورة تحديد الاعداد الفعلية المطلوبة لعمل كل منفذ كمركي وحسب حجم الاعمال لتلك المنافذ.

مما سبق يتبين أن كل طرف من أطراف المعاملة الكمركية المشار اليهم اعلاه عملهم محكوم بقوانين وأنظمة وتعليمات، وبمخالفتها يخضع المخالف للعقوبات الواردة في القانون المعني، وبتفعيل تلك العقوبات بشكل صحيح سيؤدي الى زيادة في الايرادات الكمركية.

المحور الثاني: العلاقة بين الادارة الكمركية وايرادات الهيئة العامة للكمارك:

تعد الادارة الجيدة في اي منظمة من متطلبات نجاحها، فكلما كانت الادارة تمتلك المقومات والاسس الصحيحة والمبنية على اسس علمية كلما كانت ادارة ناجحة، وبناء على ذلك فان الادراة الكمركية في العراق والمتمثلة بالهيئة العامة للكمارك لها دوراً مهماً في مايلي:

١- ادارة الموارد البشرية من خلال اختيار الكوادر البشرية المهنية والمدربة للعمل في الاقسام المختصة والمنافذ الحدودية.

٢- العمل على تبسيط اجراءات انجاز المعملة الكمركية من خلال الاعتماد على الوسائل الالكترونية في انجاز المعاملة الكمركية.

٣- زيادة كفاءة العمل في قسم تدقيق التعرفية وذلك من خلال زيادة اعداد الموظفين المهنيين من ذوي الاختصاص باعمال التخمين والتدقيق.

٤- الالتزام بتنفيذ العقوبات الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة١٩٩١ المعدل وذلك لردع الموظفين من القيام باعمال مخالفة للقانون. مع الالتزام بتطبيق احكام تعليمات التشريع المرقم ٨ في ٢٠٠٠/١/١ والخاص بوكلاء الاخراج الكمركي.

ومما سبق سيقوم الباحث بدراسة اثر كل عامل من العوامل المؤثرة على الحصيلة الكمركية معتمدا على البيانات التي حصل عليها من الهيئة العامة للكمارك ومن خلال جداول البيانات الاتية:

جدول (١) اعداد المخمنين وحسب شهادتهم في مديرية كمرك المنطقة الوسطى *

الشهادة	العدد	النسبة
بكلوريوس	٨	%١٠٠
دبلوم	-	-
اعدادية	-	-
المجموع	٨	%١٠٠

*الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكمارك

ويتضح من الجدول (١) ان اعداد المخمنين في مديرية كمرك المنطقة الوسطى ليس بالعدد الكافي والذي لايلبي احتياج المديرية المذكورة من العاملين الامر الذي سينعكس سلباً على اجراءات انجاز المعاملة الكمركية ووقوع بعض الاخطاء نتيجة زخم العمل، ولابد من الاشارة الى ان الادارة كانت موفقة في عدم منح صلاحية التخمين الا من حملة شهادة البكلوريوس حصرا مما ينعكس ايجاباً على عمل الهيئة .

جدول (٢) اعداد المحاسبين وحسب شهاداتهم في مديرية كمرك المنطقة الوسطى *

الشهادة	العدد	النسبة
بكلوريوس	١٩	%٤٩
دبلوم	١٦	%٤١
اعدادية	٤	%١٠
المجموع	٣٩	%١٠٠

*الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكمارك

ويتضح من الجدول (٢) ان نسبة المحاسبين في مديرية كمرك المنطقة الوسطى من حملة شهادة البكلوريوس ٤٩% من العدد الكلي وهي نسبة جيدة مقارنة بنسية حملة شهادة الدبلوم البالغة ٤١% وحملة شهادة الاعدادية التي بلغت١٠% وهي نسبة ضيئلة مقارنة بالمجموع الكلي لاعداد المحاسبين ، وهذا يعد مؤشرا جيدا للادارة الكمركية لاعتمادها على حملة شهادة البكلوريوس بصورة اكبر من الشهادات الادنى في انجاز عملها المحاسبي

جدول(٣) اعداد ماموري الكمارك وحسب شهاداتهم في مديرية كمرك المنطقة الوسطى*

الشهادة	العدد	النسبة
بكلوريوس	١٠	%٤٠
دبلوم	١	%٤
اعدادية	١٤	%٥٦
المجموع	٢٥	%١٠٠

*الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكماراك

ويتضح من الجدول (٣) ان نسبة حملة شهادة الاعدادية لمأموري كمارك المنطقة الوسطى هي ٥٦% وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة حملة شهادة البكلوريوس والدبلوم ، وهذا لاينسجم مع وظيفة مأمور الكمرك المتمثلة بالكشف والمعاينة على البضائع المستوردة وتحديد نوعيتها ومنشاها وكميتها واعدادها وتفاصيلها الاخرى معتمداً على الوثائق والمستندات وخبرته المتراكمة، لذا يتطلب ذلك من الادارة الكمركية ان يكون مامور الكمرك من حملة شهادة البكلويوس حصراً .

ويلاحظ من الجداول (١) و(٢) و(٣) التي بينت لنا اعداد المخمنين والمحاسبين ومأموري الكمرك في مديرية كمرك المنطقة الوسطى والذين يعُدّون الركيزة الاساسية في عملية انجاز المعاملة الكمركية وبالتالي لهم الاثر الكبير على الايرادات الكمركية في الهيئة العامة للكمارك والتي يوضحها الجدول(٤) والخاص بالايرادات الكمركية لمديرية كمرك المنطقة الوسطى للسنة٢٠١٥ والاشهرالخمسة الاولى من السنة ٢٠١٦

جدول(٤)

الايرادات الكمركية لمديرية كمرك المنطقة الوسطى للسنوات ٢٠١٥ -٢٠١٦ (بالمليون)*

الاشهر	الايراد لسنة ٢٠١٥	الايراد لسنة ٢٠١٦
كانون الثاني	١٣٦٥٨	٣٦٥٨
شباط	١٢٦٢٥	١١٨٥٧
اذار	٢٢١٣	١٢٣٦٩
نيسان	١٣٢٣	٧٠٨٩
مايس	١٤٠٠	٥٤٦٦
حزيران	١٢٨٤٠	-
تموز	١٢٩٢	-
آب	٢٨١٩	-
ايلول	١٥٥٨	-
تشرين اول	١٣٧٣٥	-
تشرين ثاني	١٨٦٧٦	-
كانون اول	١٤٥٣٦	-

*المصدر: بيانات الهيئة العامة للكمارك

ومن الجدول (٤) يتضح ان الايرادات الكمركية لمديرية كمرك المنطقة الوسطى للسنة ٢٠١٥ وللاشهر الخمسة الاولى من السنة ٢٠١٦ هي في حالة تذبذب بسبب قلة الكادر المتخصص والغير مؤهل للعمل الكمركي فضلاً عن العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية التي يمر بها البلد واثرها الكبير على منظومة العمل الكمركي .

ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الايرادات الكمركية تطبيق التعريفة الكمركية بتاريخ ٢٠١٦/١/١٨ وما تحتويه من اعفاء للكثير من السلع والبضائع المستوردة من الرسوم الكمركية، والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين عن استيراداتهم لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، فضلاً عن تطبيق اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية وأعفائها من الرسوم الكمركية.

أما العوامل السياسية تتمثل بعدم التزام محافظات اقليم كردستان العراق بتنفيذ وتطبيق قانون التعريفة الكمركية لسنة ٢٠١٠ وعدم التقييد بالتعليمات الاتحادية بما يتعلق باليات وأجراءات العمل الكمركي.

أما العوامل الامنية فهي تتمثل بالتحدي الكبير الذي يواجه العراق من الاعمال الارهابية وسيطرة المجاميع الارهابية على بعض المنافذ الحدودية.

ومن ناحية اخرى يوضح الجدول (٥) اعداد موظفي قسم تدقيق التعريفة في مركز الهيئة العامة للكمارك وهو القسم المعني بتدقيق التصاريح الكمركية الواردة من جميع المنافذ الحدودية (عدا اقليم كردستان) والية احتساب الايرادات الكمركية المستوفاة وكما مر تفصيله سابقا.

جدول (٥) اعداد موظفي قسم تدقيق التعريفة في مركز الهيئة العامة للكمارك*

الشهادة	العدد	النسبة
بكلوريوس	٢٠	%٥٠
دبلوم	٣	%٨
اعدادية	١٧	%٤٢
المجموع	٤٠	%١٠٠

* الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للكمارك

ويلاحظ من خلال الجدول (٥) ان عدد موظفي قسم تدقيق التعريفة والبالغ عددهم (٤٠) موظف بشهادات مختلفة وحسب النسب الوارده في الجدول المذكور لايتناسب مع حجم الاعمال التي يقوم بها هذا القسم المهم لكونه يقوم بتدقيق المعاملات الكمركية الواردة من كافة المنافذ الحدودية ،مما يتطلب زيادة اعداد المخمنين وتطوير مهارتهم في عملية التدقيق الكمركي للكشف عن حالات التلاعب في عملية احتساب الايراد الكمركي للمعاملة الكمركية .

مماسبق يتضح ان للادارة الكمركية دوراً في عملية زيادة الايرادات الكمركية من خلال قيامها بواجباتها ومهامها، اذ كلما كانت ادارة الموارد البشرية كفؤة ومهنية باختيار الافراد العاملين وتدريبهم وتطويرهم كلما انعكس ذلك ايجابا على الايرادات الكمركية ، اضافة الى ذلك ان تسهيل وتبسيط اجراءات انجاز المعاملة الكمركية يساهم في زيادة الاعمال المنجزة وبالتالي الى زيادة الايرادات ، كما ان الاهتمام بقسم تدقيق التعريفة ورفده بالعناصر المؤهلة والكفوءة كونه الحلقة الاخيرة والمهمة في انجاز العمل الكمركي يؤثر ايجابا على تلك الايرادات .

الاستنتاجات:

١- ان للأدارة الكمركية دور كبير في زيادة الايرادات الكمركية من خلال توفير المستلزمات الضرورية اللازمة لانجاز العمل الكمركي بكفاءة وفاعلية.

٢- وجود عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية لها أثر على الايرادات الكمركية.

٣- ان العنصر البشري المتمثل بدراستنا موظفي الهيئة العامة للكمرك عنصر مهم في المعاملة الكمركية ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الايرادات الكمركية التي تعد من موارد الموازنة العامة للدولة.

٤- ان اجراءات انجاز المعاملة الكمركية لها دور كبير في عملية زيادة الايرادات الكمركية وكلما كانت تلك الاجراءات سهلة وبسيطة وغير معقدة كلما زادت الايرادات الكمركية من خلال تشجيع المستوردين والمصدرين على زيادة نشاطهم الاقتصادي(الاستيراد والتصدير) ويشجع المستثمرين على زيادة نشاطهم الاقتصادي.

٥- ان قسم تدقيق التعريفة في مركز الهيئة العامة للكمارك يساهم بشكل كبير في زيادة الايرادات الكمركية كونه الحلقة الاخيرة والمهمة على الحفاظ على المال العام.

٦- للعقوبات الرادعة دور في تقويم عمل كلا من الموظفين ووكلاء الاخراج الكمركي والمستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للضرائب.

٧- ان قانون الكمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤وتعديلاته، والنافذ حالياً لا يتماشى مع متطلبات العمل الكمركي الحالي.

التوصيات :

١- على الدولة الاهتمام بالادارة الكمركية من خلال توفير المستلزمات الضرورية اللازمة لانجاز عملها، كونها مصدراً من مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، وأداة لحماية المنتج والمستهلك المحلي.

٢- ضرورة اختيار العناصر الكفوءة والنزيهة من موظفي الهيئة العامة للكمارك للعمل في المنافذ الحدودية وممن يمتلكون الخبرة المهنية والعلمية لان لهم الاثر الكبير في زيادة الايرادات الكمركية واشراكهم في العديد من الدورات التخصصية في العمل الكمركي مع مراعاة منحهم مخصصات منافذ حدودية تمكنهم من مواجهة الاعباء المالية المترتبة من تواجدهم في المراكز الحدودية والتي هي عالبا في مناطق نائية لحمايتهم من اللجوء الى الطرق الغير مشروعة للكسب المادي .

٣-اعادة النظر في الاجراءات الكمركية المتبعة حاليا لغرض توحيدها في كافة المنافذ الكمركية وحس طبيعتها (برية ، بحرية ، جوية) وتشكيل لجان متخصصة لبيان مدى امكانية (حذف ، دمج ،الغاء) بعض مراحل انجاز المعاملة الكمركية والانتقال التدريجي من العمل الكتابي الى العمل الالكتروني لمواكبة التطورات الالكترونية.

٤- دراسة مدى امكانية العمل على انجاز المعاملات الكمركية وفق نظام العمل المسبق تطبيقا لاتفاقية كيوتو للكمارك اذ انها سوف توفر الجهد والوقت لاطراف المعاملة الكمركية كافة.

٥- ضرورة زيادة اعداد موظفي قسم تدقيق التعريفة بما يتنايسب مع اعداد المعاملات المنجزة في المنافذ الحدودية مع زيادة الاهتمام بهذا القسم من خلال توفير كافة المستلزمات الضرورية لعمله بصورة فعالة فضلاً عن اعتماد طريقة ارسال نسخ من التصاريح الكمركية المنجزة في المنافذ الحدودية الكترونيا بشكل يومي وعند انجاز كل معاملة مع ارسال نسخة الكترونية اخرى الى الهيئة العامة للضرائب لغرض اعتمادها في عملية التقدير الضريبي لتقليل الجهد والوقت والكلفة.

٦- تفعيل العقوبات الرادعة بما يحقق العدالة وفقا للقوانين النافذة والخاصة بكل طرف من اطراف المعاملة الكمركية (الموظفين ، وكلاء الاخراج الكمركي ،المستوردين

والمصدرين والمتعاملين مع الهيئة العامة للكمارك الامر الذي سينعكس ايجابا على انضباطهم والتزامهم بالتعليمات وبالتالي يؤدي الى زيادة الايرادات الكمركية.

٧- اعادة النظر ببعض مواد قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، بما يلبي متطلبات العمل الكمركي بعد الاخذ بالحسبان المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن.

الهوامش :

١. عبدالله شوقي، ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية، دار المشرق الثقافي ،عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص٦.

٢. www.abahe.co.uk

٣. علي غربي ،اسماعيل قيرة ،بلقاسم سلاطنية ، تنمية الموارد البشرية، القاهرة ، دار الفجر ، ٢٠٠٧ ،ص١٤.

٤. www. Mawdoo٣.com

٥. د. الفارس سليمان خليل وأخرون ، ادارة الموارد البشرية(الافراد)، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣ ،ص١٨٧

٦. د.محمود حامد عبد الرزاق ،اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق ،مكتبة الحرية ، القاهرة ،٢٠٠٩ ،ص٢٣٢

٧. وليم توماس ، أمرسون هنكي ، ترجمة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين المراجعة بين النظرية والتطبيق" سعيد " دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٩،ص٢٦.

٨. د. علي حسين الخلف ، د. سلطان عبد القادر الشاوي "المبادى العامة في قانون العقوبات"، المكتبة القانونية، بغداد، ص٣.

٩. المصدر السابق نفسه ، ص٥.

المصادر:

١- عبدالله شوقي، ادارة الوقت ومدارس القيادة الادارية ، دار المشرق الثقافي ،عمان ، الاردن، ٢٠٠٦.

٢- علي غربي ،اسماعيل قيرة ،بلقاسم سلاطنية ، تنمية الموارد البشرية، القاهرة ، دار الفجر ، ٢٠٠٧.

٣- د. الفارس سليمان خليل وأخرون ، ادارة الموارد البشرية(الافراد)، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣ .

٤- د.محمود حامد عبد الرزاق ،اقتصاديلت الجمارك بين النظرية والتطبيق ،مكتبة الحرية ، القاهرة ،٢٠٠٩.

٥- وليم توماس ، أمرسون هنكي ، ترجمة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين المراجعة بين النظرية والتطبيق" سعيد " دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٩.

٦- د. علي حسين الخلف ، د. سلطان عبد القادر الشاوي "المبادى العامة في قانون العقوبات"، المكتبة القانونية، بغداد ، بدون سنة نشر.

٧- قانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته.

٨- النظام الداخلي للهيئة العامة للكمارك رقم (٣) لسنة ١٩٩٣.

٩- قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١.

١٠- www.abahe.co.uk

١١- www. Mawdoo٣.com